



تعميم رقم (٣ / ٢٠١٨)

في شأن التقرير بالطعن بالتمييز في المواد الجزائية

نصت المادة (١٠) من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن حالات الطعن بالتمييز وإجراءاته في الفقرة الأولى منها على أنه (يحصل الطعن بتقرير في قلم كتاب محكمة الاستئناف ويجب إيداع الأسباب التي بنى عليها في الميعاد المنصوص عليه في المادة السابقة) .

وبمناسبة صدور حكم محكمة التمييز (دائرة الطعون بأحكام الجنج المستأنفة - التمييز) بجلسة ٢٠١٨/١٠/١٤ ، بشأن الطعن على الأحكام الصادرة من محكمة الجنج المستأنفة أمام دائرة التمييز بمحكمة الاستئناف والمتضمن أن الطعن بطريق التمييز هو عمل إجرائي إشتراط القانون لرفعه إفصاح الطاعن عن رغبته في الإعتراض على الحكم بالشكل الذي أراده ، وقد أباح القانون هذا الإعتراض ورسم له شكلاً معيناً هو التقرير به في إدارة كتاب محكمة الاستئناف في الميعاد الذي حدده ، وبغير هذا الإجراء الشكلي لا يدخل الطعن في حوزة هذه المحكمة (محكمة الاستئناف بهيئة تمييز) ولا يكتسب صفته القانونية إلا بالتقرير بالطعن بالتمييز بإدارة كتاب محكمة الاستئناف ، وبغير هذا الطريق يكون الطعن غير مقبول شكلاً وهو ما تقضى به المحكمة .



الكويت في :

الموافق :

الرقم :



لذا .. فإننا نسترعى إنتباه جميع السادة أعضاء النيابة العامة وموظفي إدارة المنشآت القانونية

الأقلام الجزائية وأمناء سر التحقيق بالنيابة الكلية - عند التقرير بالظن بالتمييز - بإتباع الطريق الذي رسمه القانون وهو أن يتم التقرير بالظن في قلم كتاب محكمة الاستئناف وليس بالقلم الجزائي بالنيابة العامة إعمالاً لنص المادة ١/١٠ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ سالفه الذكر حتى يكون الظن مقبولاً شكلاً .

النائب العام

ضرار علي العسوسي

صدر في: ٢٦ / ١١ / ٢٠١٨

